اقتصاد

مبيعات العقارات في قطر تقفز 246%

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية قفزة بنسبة 246% في تداول العقارات في دولة قطر على أساس سنوي خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وسط توقعات بانتعاشة أكبر خلال الأشهر المقبلة بدعم من المصالحة الخليجية والمشروعات الإنشائية الكبرى التي يجري الانتهاء منها استعداداً لتنظيم مونديال كأس العالم 2022.

وبلغ حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل، الشهر الماضي، 5,43 مليارات ريال (1,49 مليار دولار)، مقابل 1,57 مليار ريال (431,3 مليون دولار)، في الفترة نفسها من العام 2019، وفق رصد لـ«العربي الجديد».

وأظهرت البيانات الصادرة أمس، الثلاثاء، ارتفاع مبيعات العقارات على أساس شهري بنسبة 141%، حيث جرى تسجيل 486 صفقة عقارية خلال الشهر الماضي.

وتصدرت بلديات الدوحة والريان والظعاين التداولات الأكثر نشاطاً من حيث القيمة المالية، تلتها في أحجام الصفقات بلديات الوكرة وأم صلال، والخور والذخيرة، والشمال والشحانية.

وبلغت القيمة المالية لتعاملات بلدية الدوحة 3,94 مليارات ريال، والريان 829,68 مليون ريال، والظعاين 299,9 مليون ريال، والوكرة 143,18 مليون ريال.

ومن حيث مؤشر المساحات المتداولة، تظهر المؤشرات أن بلديات الريان والدوحة والظعاين سجلت كأكثر البلديات نشاطا لمساحات العقارات المتداولة خلال ديسمبر/ كانون الأول، وذلك بنحو 32% لبلدية الريان، تلتها بلدية الدوحة بنسبة 28% والظعاين بنسبة 15%، ثم الوكرة بنسبة 9%، فيما توزعت النسبة المتبقية على البلديات الأخرى. وكشفت البيانات عن استحواذ الدوحة على 8 عقارات ضمن أعلى 10 عقارات مباعة من حيث القيمة في قطر خلال ديسمبر/ كانون الأول، بينما استأثرت بلدية الريان بعقارين.

وحسب بيانات إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل، تراوح متوسط أسعار القدم المربعة ما بين 454 و1713 ريالا في الدوحة، بزيادة سنوية تصل إلى 58,6% وفق رصد لـ«العربي الجديد»، من خلال البيانات التاريخية الرسمية، وبين 226 و487 في الوكرة، بزيادة 22,6% عن ديسمبر/ كانون الأول 2019، فيما بلغ متوسط السعر في الريان بين 312 و463 في الريان، بزيادة تصل إلى 8,1%.

وتشهد قطر طفرة في الإنشاءات العقارية، حيث ارتفعت رخص البناء الصادرة خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بنسبة 28%، لتبلغ 972 رخصة، مقارنة بـ762 رخصة في نوفمبر/ تشرين الثاني، وفقاً لبيان أصدره جهاز التخطيط والإحصاء القطري، يوم الإثنين الماضي.

وتكتسب بيانات تراخيص البناء وشهادات إتمام المباني أهمية خاصة باعتبارها مؤشراً تقريبياً لأداء قطاع البناء والتشييد الذي يحتل بدوره مكانة هامة في الاقتصاد الوطني.

وتتوقع مؤسسات مالية دولية ووكالات تصنيف ائتماني نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية، ومنها العقارات، بعد المصالحة الخليجية التي جرت أخيراً.

ورجحت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني في تقرير لها، يوم الأحد الماضي، أن تؤدي المصالحة إلى تحسن بيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة، مشيرة إلى أن قطاعات السفر والسياحة والعقارات في دول الخليج ستستفيد بشكل أكبر.

(فرانس برس)

«نيو» الصينية تنافس «تسلا»

تزيد شركة «نيو» (Nio) الصينية لصناعة السيارات الكهربائية من تحركاتها لإزاحة شركة «تسلا» الأميركية الرائدة في صناعة هذه النوعية من المركبات، إذ كشفت عن أول سيارة «سيدان» لها، في منافسة مباشرة للطراز الأكثر شهرة للشركة الأميركية، والمنافسين الدوليين الآخرين. وستنافس سيارة السيدان الجديدة طراز «تسلا 3» الأكثر مبيعاً، والتي تم بيع أكثر من 120 ألف وحدة منها في الصين العام الماضي، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وتستعيد «نيو» نشاطها بعد حالة ركود كبيرة في عام 2020. ففي الأشهر الأولى من العام الماضي، بدا أن الشركة تفتقد إلى السيولة بعد أن أنفقت بكثافة على التسويق، وصالات عرض سياراتها الرياضية متعددة الاستخدامات، لكنها حصلت على استثمارات حكومية وتمويلات مصرفية تصل إلى نحو 2,5 مليار دولار.

الكويت: حزمة تحفيز جديدة للقطاع الخاص

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشفت إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي، عن توجه الحكومة لإقرار حزمة تحفيز جديدة للقطاع الخاص ولأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وذكر تقرير صادر عن الإدارة، اطلعت عليه «العربي الجديد» أن خسائر القطاع الخاص بسبب الجائحة في عام 2020 تقدر بنحو 28 مليار دولار، مشيرا إلى أن الحكومة تنوي إلغاء تحصيل رسوم العديد من الخدمات خلال العام الجاري، فيما سيتم خفض الرسوم الأخرى بنسبة تصل إلى 75%. وبحسب التقرير يقدر إجمالي قيمة الرسوم التي سيتم إلغاؤها أو تخفيضها بنحو 1,4 مليار دولار. وكانت الحكومة قد أقرت العام الماضي خطة تحفيز، من بينها تخصيص البنك المركزي حوالي 1,5 مليار دولار من التسهيلات للمشاريع الصغيرة، التي تأثرت أعمالها نتيجة الإغلاق. وتضمنت الحزمة الاقتصادية برامج التمويل الميسر وتقديم دعم مالي سريع وفاعل، ليصل مبلغ التمويل 800 ألف دولار كحد أقصى للعميل الواحد، على أن تكون أوجه الاستخدام في المصاريف الدورية والتعاقدية مثل الرواتب والإيجارات. وقال الخبير الاقتصادي الكويتي ناصر بهبهاني لـ«العربي الجديد» إن دعم القطاع الخاص يجب أن يكون أولوية بالنسبة للحكومة حيث تمثل الشركات وأصحاب المشاريع عمود الاقتصاد وعصبه، وهو الذي يشهد ركوداً غير مسبوق بسبب تداعيات كورونا. وأشار بهبهاني إلى ضرورة عقد اجتماعات دورية مع ممثلي القطاع الخاص لسماع شكواهم ومطالبهم لتجاوز تداعيات الأزمة الراهنة، لافتا إلى أن مجلس الأمة (البرلمان) عليه دور أكبر من خلال إقرار التشريعات والقوانين التي توفر الحماية للقطاع الخاص من تداعيات الأزمة. وكان مجلس الأمة، قد وافق أخيراً على مشروع قانون الإفلاس، الذي يهدف إلى حماية الشركات المدينة من مطالبات الدائنين لتمكينها من تجاوز عثراتها وإعادة تسوية أوضاعها، وتمكين الدائن أيضا من استيفاء حقوقه وديونه من المدين. واعتبر الخبير الاقتصادي الكويتي عادل الفهيد، أن «حزمة الدعم التي تخطط لها الحكومة تأخرت كثيراً ويجب أن تتبعها قرارات أخرى لدعم الشركات الوطنية وإنقاذها من الانهيار».

متفرقات

بنوك مصر محرومة من الأرباح

قرر البنك المركزي المصري عدم السماح للبنوك بإجراء توزيعات نقدية من الأرباح السنوية أو المحتجزة القابلة للتوزيع على المساهمين. وكشفت وثيقة، قالت وكالة رويترز، أمس الثلاثاء، إنها صادرة عن «المركزي» وموجهة

للبنوك العاملة في مصر بتاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 2020، أن قرار عدم توزيع الأرباح يأتي «تدعيما للقاعدة الرأسمالية للبنوك لمواجهة المخاطر المحتملة نتيجة استمرار أزمة انتشار فيروس كوفيد-19». ويعمل في مصر نحو 37 بنكاً. وقال عمرو الألفي، رئيس قطاع البحوث في شركة برايم لتداول الأوراق المالية، إن «القرار جيد من ناحية تحوط البنوك ضد أي مخاطر قد تنتج جراء أزمة فيروس كورونا... وسلبي من ناحية التأثير على أسهم البنوك الكبيرة، مثل التجاري الدولي وكريدي أجريكول، في اعتماد بعض المساهمين على تلك التوزيعات النقدية السنوية».

زيادة التجارة بين إيران والعراق

قال وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان، أمس الثلاثاء، إن إيران تسعى إلى زيادة حجم التجارة مع العراق إلى أكثر من 20 مليار دولار سنوياً. وأضاف أردكانيان، خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة مع العراق في مقر وزارة الطاقة الإيرانية في طهران، أن تحقيق هذا الهدف يتطلب إزالة الحواجز الجمركية والنقدية والمصرفية ونقل الأموال وإفساح المجال للقطاع الخاص. بدوره، قال علاء أحمد الجبوري، وزير التجارة العراقي ورئيس اللجنة الاقتصادية العراقية الإيرانية المشتركة، إن الاقتصاد الرقمي مهم للغاية في عالم اليوم، وبامكانه إزالة العقبات والمشاكل القائمة أمام توسيع التعاملات بين البلدين. وأشار الجبوري إلى أن الأوضاع والقضايا الاقتصادية في العالم باتت مختلفة بعد تفشي جائحة كورونا.

انخفاض عدد المسافرين عبر مطارات عُمان

انخفض عدد المسافرين عبر مطارات سلطنة عُمان (مسقط الدولي وصلالة وصحار والدقم) خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 بنسبة 72,3%، ليبلغ عددهم نحو 4,1 ملايين مسافر على متن 34,9 ألف رحلة مقارنة بـ14,8 مليونا في نفس الفترة من 2019 سافروا على متن 110,7 آلاف رحلة. ومنذ بداية العام الماضي وحتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، بلغ إجمالي عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي، بمن فيهم القادمون والمغادرون والمحولون 3,69 ملايين مسافر، بانخفاض نسبته 72,4% مقارنة بالفترة نفسها من 2019.

متفرقات اقتصادية

استيلاء أحزاب عراقية على ممتلكات الدولة

بغداد ـ **براء الشمري**

على الرغم من كثرة الوعود التي أطلقتها الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي عند تشكيلها في أيار/ مايو من العام الماضي، إلا أنها لم تتضمّن أي إشارة إلى وجود إجراءات حكومية واضحة من شأنها ضمان استعادة ممتلكات وعقارات الدولة العراقية، التي سيطرت عليها أحزاب وفصائل مسلحة خلال الفترة التي تلت الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003.

ممتلكات وعقارات الدولة تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني وغير نظامي، وبعضها بيع بسعر رمزي، بحسب عضو البرلمان السابق صادق المحنا، الذي أكد لـ«العربي الجديد» أن عقارات الدولة تباع وتشترى من دون وجود ضوابط لصالح جهات متنفذة، وسوف يستمر استيلاء الأحزاب على عقارات الدولة حالها حال الملفات الأخرى»، مضيفا أن «الحكومة أضعف من أن تحاسب نملة، لأنها تعتبر نفسها في فترة نقاهة».

وأكد أن ملف ممتلكات وعقارات الدولة لن يفتح لأن المتنفذين والأحزاب هم الذين استولوا عليها. وأشار إلى أن الحكومة غير قادرة على حل قضية عقارات الدولة، أو الطلب من أحد مغادرتها، مؤكدا أن الفاسدين يصولون ويجولون في العراق.

ولم تنجح أي من الحكومات السابقة في إخراج الأحزاب والقوى المتنفذة من عقارات الدولة في بغداد وبقية المحافظات.

وعام 2019، طالب مدير دائرة عقارات الدولة أحمد الربيعي رئاسة الجمهورية بالتدخل والضغط على قوى سياسية موجودة في حي الجادرية العراقي وسط بغداد على نهر دجلة، من أجل السماح للفرق التابعة لدائرته بالدخول إلى المنطقة بهدف جرد العقارات التابعة للدولة فيها، مؤكداً وجود أكثر من 100 ألف حالة تجاوز سكني وزراعي وصناعي وتجاري على عقارات تابعة للدولة في مختلف المناطق في العراق.

رئيس حزب «الخيار» العربي عبد الكريم عبطان أكد لـ«العربي الجديد» أن عقارات الدولة تعد من القضايا المهمة، وأن نسبة الفساد في هذا الملف عالية جدا، وخصوصا في «المنطقة الخضراء» المحصنة وسط بغداد، ومناطق اخرى، مبينا أن كثيراً من الأحزاب والقوى السياسية تسيطر على عقارات الدولة. وتابع عبطان، الذي كان عضوا بلجنة النزاهة في البرلمان السابق، «حين كنت في البرلمان طلبت تشكيل لجنة لهذا الأمر، وتم التصويت على تشكيلها، لكنها لم تدعم قط». وفي السياق، أكدت عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي إخلاص الدليمي، أن عقارات الدولة ذهبت للأحزاب، وهي لا تدر للدولة أي أموال منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، مشيرة في مقابلة متلفزة إلى وجود وزراء استولوا على عقارات تقدر قيمتها بمبالغ مالية كبيرة منذ عام 2010.

ويقدر مراقبون قيمة العقارات والممتلكات التابعة للدولة، التي تم الاستيلاء عليها من قبل قوى سياسية مختلفة بعد عام 2003، بأكثر من 20 مليار دولار تشمل مباني ومواقع مختلفة، وكانت وافقت آنذاك سلطة الائتلاف المؤقتة الأميركية على أن تشغلها الأحزاب التي شاركت في العملية السياسية عقب الغزو الأميركي للبلاد.

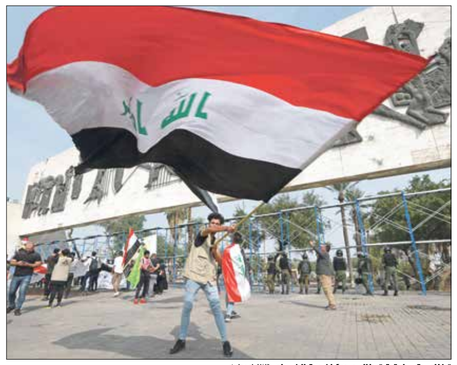
تظاهرة سابقة لطالب بمكافحة الفساد (الأناضول)

ليبيا ترفع أسعار تذاكر الطيران 22%

قال المدير التجاري لشركة الخطوط الليبية، سالم دياب، إنه تم رفع سعر تذاكر الطيران بنسبة 22%

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

رفعت شركة الخطوط الليبية أسعار تذاكرها للرحلات الخارجية، وذلك بعد تعديل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية لكافة الأغراض التجارية والشخصية.

وقال المدير التجاري لشركة الخطوط الليبية، سالم دياب، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن الشركة رفعت سعر تذاكر الطيران بنسبة 22% بالمقارنة مع العام الماضي، موضحاً أن سبب الزيادة يرجع إلى تغيير سعر الصرف بـ4,48 دنانير مقابل للدولار، بالإضافة إلى رسوم تشغيلية خارجية تتطلّب النقد الأجنبي.

وأكد أن أسعار وقود الطيران لم تتغير حتى الآن. وقال إن سعر تذاكر الطيران رفعت في المرة الأولى بسبب فرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي والمرة الثانية بسبب سعر الصرف الموحد.

ودعا إلى اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية بالتزامن مع عودة حركة الطيران، وذلك حرصاً على صحة وسلامة الركاب، موضحاً أن حركة الطيران ستخضع إلى تطبيق أعلى المعايير الوقائية لضمان سلامة وراحة كافة المسافرين والعاملين. وقال إن الشركة تكبدت خسائر مالية نظير توقف دام عدة أشهر بسبب جائحة كورونا.

وعلى الجانب الآخر، انتقد متعاملون ارتفاع أسعار تذاكر الطيران، وقال المواطن علي الخويلدي، لـ«العربي الجديد»، إن سعر تذاكر الطيران لا يتناسب مع دخل عامة الشعب، فسعر رحلة جوية لتونس تعادل ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

وأضاف: هذا أمر غير مقبول.

ومن جانبه، قال مدير شركة سياحية، علي العماري، لـ«العربي الجديد»، إن هناك إقبالاً ضعيفاً لحجوزات الطيران بسبب جائحة كورونا. وأضاف: هناك شركات طيران تونسية وأخرى تركية ترغب في استئناف رحلاتها إلى ليبيا.

وشركة الخطوط الليبية هي الناقل الجوي الوطني الرئيسي في البلاد، وأسست عام 1964، وبلغت الوجهات الدولية التي كانت تقصدها حتى ديسمبر/ كانون الأول 2014 أكثر من 20 وجهة.

وطالبت شركات الطيران الليبية حكومة الوفاق الوطني بالتدخل لإنقاذها من الإفلاس، بسبب الخسائر الناجمة عن جائحة فيروس كورونا والصراعات المسلحة المستمرة التي أدّت إلى خروج معظم الطائرات عن الخدمة. وكانت شركة الخطوط الليبية تمتلك أسطولاً جوياً يبلغ 24 طائرة خلال عام 2010، إلا أن الصراعات المسلحة منذ ذلك الحين والحرب الأخيرة التي شنها اللواء المتقاعد حفتر تسببت في خسارة معظم الأسطول، إذ لم يعد لدى الشركة سوى ثلاث طائرات، وفقاً لكلام الناطق الرسمي باسم شركة الخطوط الليبية محمد قنيوة.

تعديل سعر صرف الدينار وراء غلاء التذاكر

وتعد الخطوط الليبية واحدة من ست شركات طيران حكومية تتبع الشركة الليبية الأفريقية للطيران القابضة، التي تضم أيضاً الليبية للخدمات الأرضية، والليبية للتموين، والمتحدة للطيران، والخطوط الأفريقية، والخطوط الجوية العربية الليبية. وتقتصر رحلات الطيران على الدول المجاورة، مثل تونس وتركيا، إذ إن الطائرات الليبية ممنوعة من دخول معظم مطارات العالم. وكان الاتحاد الأوروبي قد قرّر في ديسمبر/ كانون الأول 2014 حظر دخول طائرات جميع شركات الطيران الليبية إلى أجوائه خشية عدم تمكن السلطات الليبية من ضمان سلامة الطائرات.

الغلاف

قصة تهاوي قلعة الحديد والصلب في مصر

لم تكن شركة الحديد والصلب قلعة صناعية وحسب، بل كانت جزءاً من تاريخ مصر، حيث أنشئت عقب جلاء الاحتلال البريطاني، إذ تأسست عام 1954 وكانت أكبر شركة في هذا المجال على مستوى المنطقة العربية. وفرت مصادر رزق لعشرات الآلاف من العمال، وتحولت إلى سند للبلاد في أزماتها وحروبها، ولكن فوجئ الشارع المصري بقرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الحديد والصلب المصرية، بتصفية الشركة بعد 67 عاماً من تأسيسها

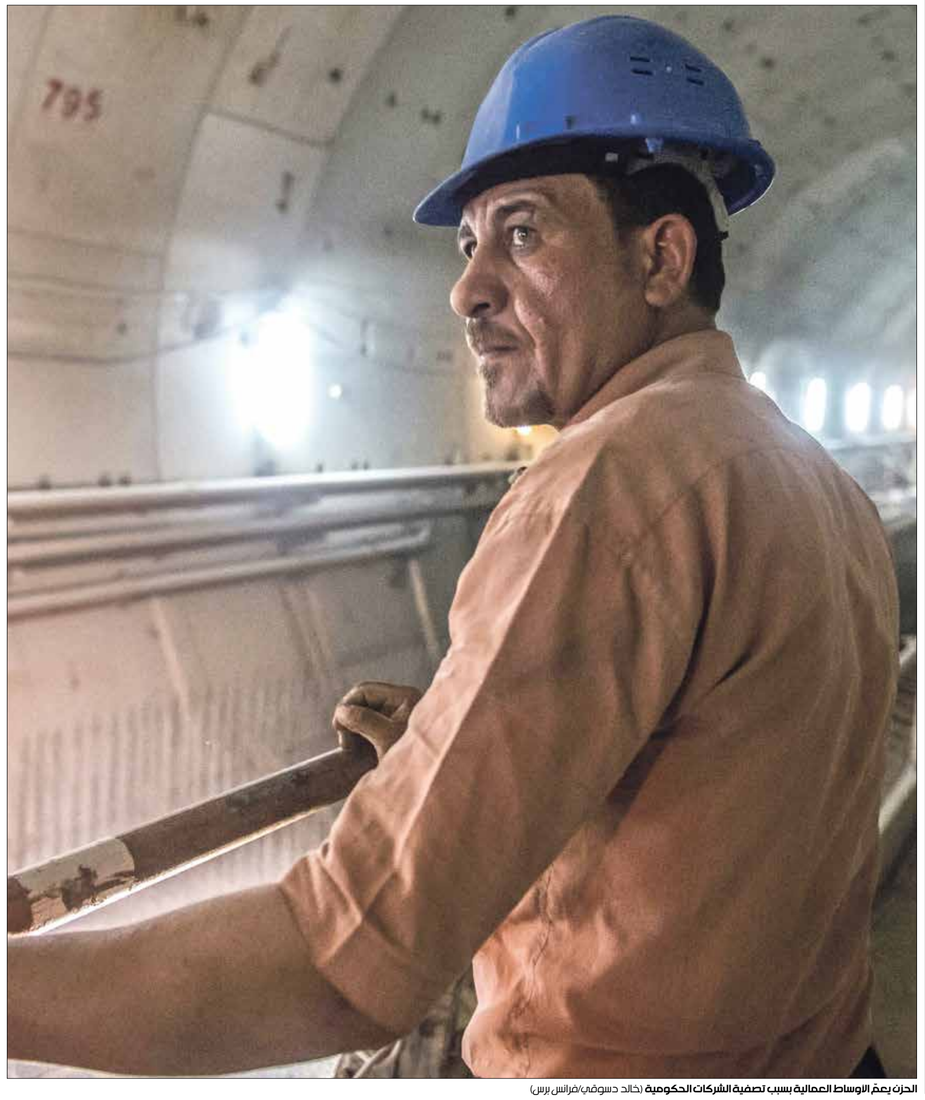
الحزن يعمّ الأوساط العمالية بسبب تصفية الشركات الحكومية (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

حالة من الحزن عمّت الشارع المصري، ولا سيما في الأوساط العمالية، عقب الإعلان عن تصفية أعرق قلعة صناعية في مصر، هي شركة الحديد والصلب، بعد نحو 67 عاماً من إنشائها.

بدأت قصة تأسيس شركة للحديد والصلب، أول وأعرق شركة في المنطقة العربية، عام 1954، بمرسوم جمهوري في منطقة التبين بحلوان، جنوبي القاهرة، لتصبح باكورة إنشاء أكبر قاعدة صناعية في مصر.

وبدأ إنتاج عملاق الحديد والصلب عام 1961 بطاقة إنتاجية تبلغ مليونا ومائتي ألف طن سنوياً من الحديد مطابقة للمواصفات المحلية والعالمية، لتكون بذلك أول مجمع متكامل لإنتاج الصلب في العالم العربي، برأس مال 21 مليون جنيه (الجنيه كان يعادل 4,133 دولارات آنذاك).

ويقع مصنع الحديد والصلب على مساحة تبلغ 1700 فدان. وكان قوام الشركة 26 ألف عامل عندما بدأ العمل بها، قبل أن يتقلص عددهم في السنوات الأخيرة مع تدهور أوضاع الشركة.

ويتوزع هيكل ملكياتها بين الشركة القابضة للصناعات المعدنية بنسبة 82,4821%، وبنك مصر بحصة 4,9992%، وشركة مصر للألومنيوم 1,8146%، وشركة النصر للتعدين 0,9944%.

ولم تكن الحديد والصلب من أهم القلاع الصناعية ومصادر الدخل القومي في وقت من الأوقات فقط، بل كانت مصدر رزق لعشرات الآلاف من العمال وأسرهم، وكانت أيضا جزءا من تاريخ مصر وسندا للبلاد في أزماتها ومحنها.

ومرت الشركة بعدة مراحل عبر تاريخها الطويل، منذ أن اتخذ قرار بتأسيسها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر خلال فترة الخمسينيات، لتساهم في بناء السد العالي وحائط الصواريخ في حرب 6 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973، واستمرت متماسكة حتى نهاية عام 2008.

بعدها بدأت الشركة تعاني بسبب عدم التطوير، لتدخل الشركة في حالة من الفوضى وفي نفق مظلم من الخسائر، وزادت مديونيات الشركة وأعباؤها بعد قرار التعويم وانخفاض قيمة الجنيه، وزيادة أسعار الطاقة والغاز والخامات.

تمتلك الشركة أراضي ضخمة ومساحات شاسعة بمنطقة التبين بحلوان، جنوب القاهرة، بالإضافة لـ654 فداناً بالواحات البحرية، و54 فداناً مشتراة من الشركة القومية للإسمنت منذ عام 1979، وقطعة أرض بمساحة 45 ألف متر مربع بأسوان، إحدى محافظات الصعيد، بالإضافة إلى كميات ضخمة من الخردة تصل إلى 600 ألف طن.

ولكن بسبب سوء الإدارة، تعرضت لأزمات متتالية رغم امتلاكها كافة مقومات النجاح والإنتاج والعمل بكامل طاقتها، وهي مدرجة بالبورصة المصرية.

وقررت الجمعية العامة غير العادية لشركة الحديد والصلب المصرية، برئاسة محمد السعداوي، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام المصرية، تصفية شركة الحديد والصلب بعد 67 عاماً من تأسيسها. وكانت الشركة قد دعت لجمعية عامة غير عادية يوم 11 يناير/ كانون الثاني الجاري، لمناقشة الموافقة على تقسيم الشركة أفقيا والموافقة على تقرير التقييم النهائي الصادر عن لجنة التحقق، ومشروع التقسيم التفصيلي.

وأرجعت الجمعية العامة سبب تصفية شركة الحديد والصلب المصرية إلى «ارتفاع خسائر الشركة، وعدم قدرتها على العودة إلى الإنتاج والعمل مجدداً».

الشركة كانت سنداً للبلاد في حروب الاستنزاف وأكتوبر

تكريس للاحتكار

ورغم رفض كثير من خبراء الاقتصاد والصناعة في مصر تصفية قلعة الحديد والصلب الوطنية التاريخية، وتأكيدهم أن تلك الخطوة تحرم الاقتصاد المصري من مساهمة كبرى وتصب في صالح رجال أعمال آخرين يعملون في هذا المجال، أمثال أحمد عز وأحمد أبو هشيمة وجمال الجارحي وغيرهم، وتكرس مفهوم الاحتكار في السوق، كما تكرس مبدأ تخلي الدولة عن إدارة المشروعات الاقتصادية الكبرى ذات الكثافة العمالية العالية، والتي تفرض عليها وضع نظام اجتماعي يخدم هذه الشريحة، أقدمت الحكومة المصرية على الخطوة التي اعتبرها البعض «يوماً أسود» في تاريخ الصناعة المصرية.

«قولا واحدا فإن تصفية هذه الشركة بدلا من إصلاحها هي كارثة بكل المعايير». هكذا وصف الخبير الاقتصادي المصري أحمد السيد النجار موافقة الجمعية العمومية لشركة الحديد والصلب المصرية على تصفية الشركة، وقال إنه «كان من الممكن إعادة هيكلة واستغلال أصول الشركة في الغرض الذي تأسست من أجله وفي أغراض أخرى». لكن في المقابل، قال وزير قطاع الأعمال هشام توفيق، في تصريحات إعلامية: «بذلت جهوداً مستميتة لإنقاذ شركة الحديد والصلب، لكن فيش أمل في التطوير».

النجار أضاف أنه «كان من الممكن استخدام جزء من الأرض في بناء مشروع إسكان متوسط وشعبي ومدرسة محترمة ومتعددة المراحل ومتنوعة ومركز للتدريب المهني ومستشفى خاص ومركز تجاري لعرض منتجات القطاع العام التي يقتلها التجاهل الإعلامي، وعرض منتجات القطاع الخاص أيضا ومدينة ترفيهية ومطاعم. وكان هذا الاستغلال الجزئي للأرض سيدر دخلا هائلا على الشركة من مقدمات حجز الوحدات السكنية وحدها. ومن عائد كل تلك المشروعات يتم تحديث الشركة على أعلى مستوى في جزء من الأرض في الموقع نفسه أو في أرض عامة مجانية في موقع أبعد قليلا».

وتابع: «هذا الخيار كان سيؤدي إلى الحفاظ على العمالة الماهرة وأسس حياتها، ويضيف طاقة جديدة للاقتصاد المصري عامة وللقطاع العام الذي دمرته قوانين ألزمته باعتبارات اجتماعية في التسعير لسنوات طويلة وبدفع ضرائب هائلة أعفت منها القطاعين الخاص والأجنبي وشركات جهاز الخدمة الوطنية فكان وحده الملزم بما لا يلتزم به الآخرون، وكان لا بد أن يخسر، خاصة في وجود بعض القيادات ضعيفة الكفاءة والنزاهة، أو غير المؤمنة بهذا القطاع أصلا».

وقال النجار إن «هذه التصفية هي في التحليل الأخير تدمير لأصل عام لصالح الشركات الخاصة والأجنبية مثلما كان يحدث في عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك، وإلقاء لآلاف العمال للبطالة تحت أي مسمى. لكن طريق الإصلاح المقترح من الصعب على وزير متيم بالقطاع الخاص ولا يهوى القطاع العام أن يسلكه».

وأوضح: «كان الأمر يحتاج لوزير يؤمن بدور القطاع العام ويدافع عن حقه في ظروف عمل عادلة مشابهة لتلك التي يحظى بها الآخرون، وبعي ما فعله هذا القطاع لهذه الأمة العظيمة حينما حمل كل العبء في تمويل التطوير والتحديث والتشغيل والأعباء الاجتماعية وتمويل مواجهة مصر للكيان الصهيوني وإعادة بناء الجيش وتمويل المجهود الحربي بعد كارثة يونيو (حزيران) 1967، ما جعله السند الرئيسي لمصر في أنبل حروبها (حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر)». ودعا النجار «من بيده الأمر ألا يشارك في اعتماد هذا التوجه وأن يوقف التصفية ويفتح بوابة الإصلاح، فمصر وشعبها يستحقون ذلك».

بطل الملاكمة محمد علي في زيارة لمصنع الحديد والصلب في يونيو 1964 (Getty)

مجتمع متكامل

من جهته، قال صبري الصاوي، أحد أبناء مدينة الحديد والصلب، إن المدينة «كانت أول مجتمع صناعي متكامل برؤية تنموية متكاملة من حيث توفير كافة الاحتياجات، من سكن وتعليم وأسواق وانتقالات ومدارس. والدي، رحمه الله، عمل بها لأكثر من أربعين عاماً، وشهدنا عصرها الذهبي ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، وللأسف كبرنا وشاهدنا بأعيننا عبر سنوات الخصخصة التدمير والتخريب المنظم لهذه القلعة الرائدة في صناعة الحديد والصلب بممارسات تسريح العمال بإجبارهم على الخروج للمعاش المبكر والفصل التعسفي وتوقف برامج الصيانة اللازمة، ما أدى لتوقف الأفران عن العمل وصولا للحالة المزرية التي وصلت إليها تبريرا لتصفيتها وتشريد عمالها». وقال المهندس احمد علي حسن إن «شركة الحديد والصلب ليست مجرد مصنع كمئات المصانع التي تم إهمالها وتدميرها وتعمد خسارتها تمهيداً لتصفيتها وبيعها بتراب الفلوس. الحديد والصلب قلعة صناعية كبرى. بل أكبر قلعة صناعية ثقيلة في مصر، وإنتاجها من الحديد والصلب هو المنشئ لباقي المصانع والصناعات، وهي واحدة من أهم إنجازات ثورة 23 يوليو/ تموز، وهي تمثل المصنع الوحيد في مصر الذي ينتج الحديد من خام الحديد المستخرج من المحاجر بالواحات بعد صهره في الأفران العملاقة بالمصنع. بينما جميع مصانع الحديد العاملة في مصر تستخدم الخام المستورد (البيليت) بالعملة الصعبة من الخارج وتكتفي بإعادة تشكيله، وهي المصنع الوحيد في مصر الذي ينتج قطاعات الحديد المختلفة، بينما تكتفي المصانع الأخرى والتي تعتبر مجرد أقزام بالقياس إلى قلعة الحديد والصلب بحلوان، بإعادة تشكيل خام الحديد المستورد وإنتاج حديد التسليح».

مطالب عمالية

طلبت مجموعة من الإداريين والنقابيين والعمال بشركة الحديد والصلب الوطنية من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقف قرار تقسيم الشركة وتصفيتها، بدلاً من تطويرها والاستفادة من مقوماتها.

وبمرور الوقت تقلص عدد العمال من 26 ألفاً ليصل إلى 12 ألفاً، ثم إلى 7300 عامل حالياً، حيث دأبت الشركة على إكراه بعض العاملين على تقديم طلبات موقعة منهم بالإحالة إلى اللجنة الطبية بزعم معاناتهم من حالات صحية. وحسب عمال بالشركة، تستخدم الإدارة هذه الوسيلة لإنهاء خدمة العمال غير المرغوب فيهم، بل إن هناك بعض الحالات السابقة التي أثبت فيها عمال محالون إلى اللجنة الطبية تزوير تواقيعهم على طلبات الإحالة. وحسب القرار الذي دعمه وزير قطاع الأعمال العام هشام توفيق، تتحول الشركة الوطنية إلى شركتين: الأولى تحت إدارة «الحديد والصلب الوطنية»، والثانية إدارة جديدة للمناجم والمحاجر في الشركة نفسها لتدير فقط 4 مواقع من المناجم والمحاجر، وهي «الواحات البحرية»، و«بني خالد» بالمنيا، و«الأدبية» بالسويس، ومنجم رابع مغلق يقع في محافظة أسوان. ومن حق الشركة الجديدة – حسب القرار – بيع المادة الخام للشركة الوطنية أو للقطاع الخاص أو لشركات أجنبية حسب رغبتها طبقا لطبيعة السوق والعرض والطلب، وهو الأمر الذي اعتبره البعض دخول «الشركة الوطنية» في مرحلة «الموت الإكلينيكي»، حيث ستتكرر تجربة علاقة «الحديد والصلب» بمصنع «فحم الكوك».

النقابات العمالية ترفض التصفية

رفض الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الحديد والصلب المصرية، تصفية الشركة بعد 67 سنة من دورها الوطني. وقال الاتحاد، في بيان له، أمس الثلاثاء، إنّ هذا القرار «يأتي في إطار مناخ عام تصنعه الحكومة الحالية لتصفية القطاع العام الذي كان درعا وسيفا للوطن في مجال الإنتاج»، مردفا أنه «إذا كان المصنع قد تعرض لخسائر فبسبب سوء الإدارة وعجز الحكومة عن التطوير واستغلال الموارد والمقومات والنهوض بالصناعة الوطنية». واعلن الاتحاد عن حزنه الشديد بسبب قرار غلق شركة عملاقة وتشريد عمالها البالغ عددهم 7500 فرد، والقضاء على شركة وطنية عملاقة لها تاريخ وطني.

مؤشرات الأسواق

تراجع العجز التجاري التونسي

سجّل العجز التجاري التونسي خلال سنة 2020 تراجعا بـ6,6 مليارات دينار (2,4 مليار دولار) ليصل إلى حدود 12,7 مليار دينار مقابل 19,4 مليار دينار نهاية سنة 2019. وقال معهد الإحصاء الحكومي أمس، إن العجز التجاري سجل تراجعا قياسيا مدفوعا بانخفاض حاد في فاتورة الواردات. ويبقى تقلص العجز التجاري مخزونات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي التونسي في مستويات قياسية، بما قيمته 23 مليار دينار أو 162 يوم توريد، وهي مستويات لم يسجلها البنك المركزي منذ سنوات. منذ بدء الجائحة الصحية في تونس أخذ العجز التجاري منحى تنازليا، ليستقر عند تقلّص قياسي مع نهاية السنة بسبب تباطؤ الواردات، ولا سيما منها الموجهة للاستثمار وانحسار التوريد في المواد الأساسية، ولا سيما منها الطاقة والغذاء والدواء. وبحسب بيانات معهد الإحصاء، فقد بلغت فاتورة واردات الطاقة حتى ديسمبر/ كانون الأول الماضي 6,6 مليارات دينار.

مصر تفتح أجواءها مع قطر

أصدرت وزارة الطيران المدني المصرية بياناً أعلنت فيه فتح الأجواء المصرية أمام الطيران القطري ابتداءً من أمس. ومرّت في الأجواء المصرية، ظهر اليوم، أول رحلة جوية قطرية منتظمة منذ يونيو/حزيران 2017، قادمة من إيطاليا ومتوجهة إلى العاصمة القطرية الدوحة. وكان «العربي الجديد» قد نشر أول من أمس، نبأ قرب فتح الأجواء «خلال ساعات». وجاء في البيان المصري أن الأجواء تعتبر مفتوحة أمام الطيران القطري منذ الدقيقة الأولى من أمس الثاني عشر من يناير/كانون الثاني 2020. وقال مصدر مصري مطلع إن المطارات المصرية أبلغت بالنبأ قبل صدور البيان الرسمي بنحو عشر ساعات. وأضاف أن أول رحلة جوية منتظمة بين البلدين ستكون بين مطاري الدوحة وبرج العرب خلال الأسبوع المقبل، حيث سيتم التواصل بين الشركتين الوطنيتين لوضع جدول تشغيل الرحلات.

روسيا تمدد حظر الرحلات الجوية إلى بريطانيا

قررت غرفة العمليات المعنية بمكافحة انتشار فيروس كورونا في روسيا تمديد تعليق حركة الطيران مع بريطانيا حتى أول فبراير/شباط المقبل، وذلك لمنع تمدد السلالة «البريطانية» من «كوفيد-19» إلى البلاد. وقالت غرفة العمليات في بيان أوردته وسائل إعلام روسية أمس: «من أجل ضمان حماية صحة السكان، تم تمديد فترة سريان القيود حتى يوم 1 فبراير/ شباط المقبل». وقد تم تعليق حركة الطيران بين موسكو ولندن بشكل مؤقت للفترة من 22 ديسمبر/كانون الأول الماضي وحتى 6 يناير/كانون الثاني الجاري، على خلفية الأنباء عن اكتشاف سلالة جديدة أكثر عدوى من فيروس كورونا. ثم جرى تمديد الحظر حتى 12 يناير/كانون الثاني، ومرة أخرى اليوم. وحتى الآن، لم يتم تسجيل سوى حالة واحدة للإصابة بالسلالة الجديدة في روسيا، وذلك في نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي لدى شخص عائد من بريطانيا.

تقرير

رغم جائحة كورونا وضغوطها على الاقتصادات العالمية، فإن أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال تواصل الارتفاع، إذ تضاعفت أسعار الغاز المسال 7 مرات في آسيا، كما كسبت أسعار خام برنت 45% منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي

ارتفاع أسعار الطاقة

ثمن الغاز المسال يتضاعف 7 مرات... والنفط عند 65 دولاراً

موسى مهدي

على الرغم من عمليات الإغلاق وحظر السفر والتنقل في العديد من الاقتصادات الكبرى بسبب تزايد تفشي جائحة كورونا، شهد العام الجديد 2021 تطورات إيجابية في أسعار النفط والغاز المسال وأسعار أسهم شركات الطاقة في البورصات الرئيسية الكبرى. وبينما تراجعت أسهم شركات التقنية في بورصة «وول ستريت» خلال العام الجديد، ارتفعت أسعار أسهم شركات النفط، وسجل سهم شركة «أكسون موبيل»، كبرى شركات الطاقة الأميركية، ارتفاعاً بأكثر من 3,0% إلى 47 دولاراً للسهم في نهاية التعاملات التي جرت في نيويورك يوم الاثنين، مستفيداً في ذلك من ثلاثة عوامل رئيسية. وهذا السعر هو الأعلى منذ يونيو/ حزيران الماضي. كذلك واصلت أسعار الخامات النفطية صعودها في التعاملات الآجلة رغم الضغوط التي عانت منها خلال الأسبوع الجاري بسبب عودة الدولار للارتفاع. وعادة ما يؤثر ارتفاع سعر صرف الدولار سلباً في أسعار النفط بسبب أن النفط من السلع العالمية التي تباع بالدولار. وبالتالي فإن الدولار الرخيص يشجع المستهلكين على الشراء بينما يدفع الدولار القوي المستهلكين إلى تأجيل مشتريات الشحنات النفطية في السوق الفوري.

على صعيد الغاز الطبيعي، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال سبعة أضعاف في آسيا خلال الأسبوع الجاري مقارنة بأسعارها المنخفضة في العام الماضي. وحسب نشرة «أس آند بي. غلوبال بلاتس» فإن سعر مليون وحدة حرارية بريطانية «بي تي يو»، ارتفع إلى 21. 45 دولاراً، وهو سعر غير مسبوق. ويرى محلل أسواق الطاقة بشركة تافيغورا السويسرية المتخصصة في تجارة الطاقة ومشتقاتها، ريتشارد هولتوم، أن العام الجاري 2021 يُعتبر من أفضل أعوام الغاز الطبيعي المسال. واستفادت أسعار الغاز المسال من عدة عوامل، أهمها ارتفاع درجات البرودة في الصين واليابان والنقص في المعروض من شحنات الغاز المسال في آسيا وارتفاع أسعار إيجارات ناقلات الغاز المسال إلى آسيا. وقال مدير شركة «آي آتش أس» للأبحاث في آسيا، جونغ زي شن، إن «المشترين في آسيا ليس لديهم خيارات للتدفئة غير الغاز الطبيعي المسال وبالتالي يرفعون الأسعار». يلاحظ خبراء طاقة أن الطلب على الغاز الطبيعي يستفيد من جائحة كوفيد 19، إذ إن عمليات الإغلاق وحظر التنقل والعزل الاجتماعي تستدعي بقاء الناس في المنازل وزيادة استهلاكهم للتدفئة. وذلك خلافاً للتداعيات السالبة التي تتركها الجائحة على الطلب على النفط ومشتقات الوقود. على الصعيد الأوروبي تستفيد أسعار الغاز المسال من تراجع الإمدادات الروسية. في هذا الشأن، تتوقع نشرة «أويل برايس» تراجع صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا خلال العام الجاري من نحو 200 مليار متر مكعب سنوياً في المتوسط إلى 170 مليار متر مكعب خلال العام الجاري 2021. ومن شأن هذا التراجع أن يضطر الدول الأوروبية إلى سد النقص عبر الزيادة من مشتريات شحنات الغاز المسال.

على الصعيد النفطي، ساهمت توقعات مصرف «غولدمان ساكس»، مساء الاثنين، في دفع أسعار النفط للارتفاع رغم بيانات عودة تفشي جائحة كوفيد 19 في الصين. وبحسب بيانات بلومبيرغ، كسب خام غرب تكساس الأميركي لعقود فبراير/ شباط 72 سنتاً، مقترباً من 53 دولاراً للبرميل عند 52,97 دولاراً، كما كسب خام برنت 86 سنتاً مرتفعاً إلى 56,54 دولاراً في تعاملات الظهيرة أمس. وتوقع مصرف «غولدمان ساكس» ارتفاع سعر خام برنت بنحو 10 دولارات إلى 65 دولاراً للبرميل في الصيف المقبل. وأرجع خبير النفط بمصرف «غولدمان ساكس» ارتفاع أسعار النفط إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: بدء توزيع اللقاحات المضادة لجائحة كورونا في دول الاقتصادات الرئيسية المستهلكة للنفط، في أميركا وأوروبا وآسيا والاحتمال الكبير أن تساهم اللقاحات بعد اختباراتها الناجحة في محاصرة الجائحة وعودة حركة التنقل والسفر في الصيف المقبل. والعامل الثاني: توقعاته بمحافظة دول «أوبك +» على مستويات الإنتاج الحالية خلال شهر مارس/ آذار، وأن تحدث زيادات ضئيلة في الإنتاج خلال الشهور التالية لشهر مارس/ آذار. كذلك توقع «غولدمان ساكس» بطء ارتفاع الإنتاج في النفط الصخري الأميركي بسبب ما تعانيه الصناعة من ضائقة مالية. ويذكر أن سياسات الرئيس المنتخب جوزيف بايدن ربما لا تشجع المصارف على تمويل شركات النفط الصخري الصغيرة خلال العام الجاري، خاصة بعد فوز الحزب الديمقراطي بأغلبية في مجلسي الكونغرس، وهو ما يعني السهولة في تمرير سياسته المناخية التي تركز على بدائل الطاقة المتجددة.

يُذكر أن أسعار النفط ارتفعت بنسبة 45% منذ نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وكان أكبر هذه الارتفاعات في أعقاب إعلان السعودية خفضاً طوعياً في الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً في فبراير/ شباط المقبل. ويرى محللون أن هذا الخفض الطوعي السعودي يظهر أن الرياض مصممة على رفع أسعار النفط إلى المستويات التي تحقق لها عوائد أكبر خلال العام الجاري. ومن بين الأسباب الأخرى التي يرى محللون أنها ستساهم في ارتفاع أسعار الخامات النفطية زيادة التوتر بين بكين وواشنطن بعد حظر الولايات المتحدة تداول أسهم شركات الاتصالات الصينية وفروعها والمنتجات التابعة لها في بورصة نيويورك وحظر المصارف والشركات الأميركية من التعامل فيها، وهو حظر بدأ يوم الاثنين. ومن المتوقع أن يقود هذا الحظر إلى زيادة الصين من وارداتها النفطية بغرض التخزين وتفادي حدوث نقص في الوقود في حال عدم تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة.

ناقلة غاز مسال في الموانئ الهولندية (Getty)

تراجع صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا رفع مشتريات الغاز المسال

البطالة التركية تتراجع بفضل منع التسريح

تراجع معدل البطالة بتركيا رغم تداعيات كورونا خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي مستفيداً من سياسات الحكومة التي منعت تسريح الموظفين

إسطنبول ـ عدنان عبد الرزاق

نجحت سياسات الحكومة التركية بمنع تسريح العمال والموظفين في خفض معدلات البطالة بالبلاد. وأظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي (TUIK)، أن عدد العاطلين عن العمل، حتى أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في الفئة العمرية العليا انخفض بمقدار 391 ألف شخص مقارنة بنفس الفترة من العام السابق 4 ملايين و5 آلاف نسمة، وانخفض معدل البطالة 0,7 نقطة في المائة إلى 12,7 في المائة. وخلال هذه الفترة، انخفض معدل البطالة غير الزراعية بنسبة 0,9 نقطة مئوية إلى 14,8 في المائة. كما كشفت البيانات الرسمية انخفاض عدد المشتغلين في قطاع الزراعة بمقدار 242 ألفاً في قطاع الزراعة، و82 ألفاً في قطاع الصناعة، و684 ألفاً في قطاع الخدمات، و110 آلاف في قطاع البناء. وتراجعت نسبة المشتغلين في الزراعة بنسبة 17,6%، وفي الصناعة، 20,3% وفي البناء 6,4% و55,7% في قطاع الخدمات. وأفادت البيانات بأنه في هذه الفترة، انخفضت قوة العمل بمقدار مليون و288 ألف شخص إلى 31 مليون و452 ألف شخص، كما انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بمقدار 3,0 نقاط إلى 50,0 في المائة.

وكانت الرئاسة التركية، قد مددت الشهر الماضي حظر تسريح العمالة في ظل جائحة فيروس كورونا الجديد لشهرين يبدان من 17 يناير/كانون الثاني الجاري، في خطوة من شأنها تعزيز الوضع المعيشي للعمال في الدولة التي أظهرت البيانات الرسمية تراجع معدلات البطالة فيها وانتعاش الاقتصاد رغم الجائحة. وكانت الحكومة قد بدأت حظر تسريح العمال لمدة 6 أشهر اعتباراً من 10 مارس/ آذار، وعرضت 1177 ليرة (172 دولاراً) بدلاً شهرياً لأولئك الذين حصلوا على إجازة من أرباب عملهم، وجرى تمديد الحظر بعد ذلك. ولجأت تركيا لهذا النهج للحد من تداعيات جائحة كورونا على الوظائف والاقتصاد بوجه عام، بعد أن كشفت بيانات رسمية أن البطالة تراجعت إلى 12,7% في سبتمبر/ أيلول الماضي.

ويرى الاقتصادي التركي، خليل أوزون، أن سياسة بلده بدعم المنشآت، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، خلال عام كورونا، هي السبب الأهم بمنع زيادة نسبة البطالة التي يراها من أهم التحديات أمام الحكومة في الوقت الراهن، ويقول إن «نسبة البطالة هي 12,7 عن شهر أكتوبر/ تشرين الأول، ولكن البطالة بنهاية العام وعلى أساس سنوي تزيد عن 14% وهذا مؤشر خطير». ويضيف أوزون لـ«العربي الجديد»، أن على «المعنيين» إعادة قراءة تراجع نسب المشتغلين بالقطاع الزراعي واستنتاج التراجع بهذا القطاع القاطرة، والتركيز على ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، لأن لعدم عمل الشباب تداعيات أكثر من اقتصادية، على الدولة والمجتمع.

ولكن براي المحلل التركي، فإن هذه النسب أقل مما أصاب الدول المتقدمة خلال عام كورونا، لأن تركيا تبنت نهجاً اجتماعياً ودعمت المصارف والشركات الإنتاجية، وحتى العاطلين عن العمل، صرفت لهم الحكومة مبالغ مباشرة لثلاث مرات خلال أزمة كورونا. ويضيف أوزون أن الإغلاقات خلال العام الماضي، مثلت الدور الأكبر بارتفاع نسبة البطالة، خاصة عمال قطاع الخدمات والصناعة، مشيراً إلى دور تراجع الاستثمار الأجنبي بزيادة نسبة البطالة وعدد العاطلين بسوق العمل.

وتراجعت تدفقات استثمار المحافظ الاستثمارية بحسب بيان المصرف المركزي التركي يوم الإثنين، 1,298 مليار دولار خلال نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وقالت بيانات المركزي إن صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات المباشرة خلال نوفمبر الماضي، بلغ 299 مليون دولار، مبيناً أن تراجع التدفقات النقدية الصافية في تركيا وحول العالم، خلال 2020، كان بفعل التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا، وعمليات الغلق للمرافق الحيوية لدى غالبية اقتصادات العالم. لكن مؤشرات التعافي في السوق المحلية، بدأت بالظهور منذ الربع الثالث من العام 2020، عبر زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتراجع مؤشرات في الاقتصاد الكلي وأبرزها البطالة.

وبحسب بيانات المصرف المركزي التركي، بلغ عجز الحساب الجاري في نوفمبر الماضي، 4,063 مليارات دولار، في حين حقق الحساب الجاري باستثناء الذهب والطاقة، فائضا قدره 4,094 مليارات دولار، مقابل 632 مليون دولار في الفترة المقابلة من 2019. وسجل عجز ميزان المدفوعات في التجارة الخارجية ارتفاعا بمقدار 2,9 مليار دولار على أساس سنوي، إلى 3,844 مليارات دولار.

محلل اقتصادي: نسب البطالة في تركيا أقل مما أصاب الدول المتقدمة

حركة التسوق في إسطنبول قبل احتفالات رأس السنة (Getty)

رؤية

التعليم الجامعي والشباب العربي

شريف عثمان

في الوقت الذي ركزت فيه وسائل الإعلام الأميركية على ملايين العاطلين المنتظرين للتقديم على إعانات البطالة، وطوابير الراغبين في الحصول على الوجبات المجانية، فاجأ بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) الأميركيين بإحصاءات جديدة، أظهرت أن العام المنتهي لم يكن سيئاً على الجميع، وأن هناك من ضاعف ثرواته وقت انتشار الفيروس وسيادة أوامر الإغلاق تقريباً في كل دول العالم.

وقال البنك الفيدرالي إن العام الماضي شهد تجاوز ثروات جيل الألفية من الأميركيين، وهم من ولدوا خلال الفترة بين عامي 1981 و1996، 10,3 تريليونات دولار للمرة الأولى، بعد أن نمت ثرواتهم من عام 2019 وحتى الربع الثالث من عام 2020 بمعدل 21%. لكن بيانات البنك أظهرت أن مديونية هؤلاء، الذين لم يبلغ أكبرهم سناً أربعين عاماً، زادت أيضاً بمعدل مرتفع، لتصل إلى 4,3 تريليونات دولار، وأن جزءاً كبيراً من هذه المديونية جاء نتيجة قروض استهلاكية مرتفعة التكلفة.

وتفوق جيل الألفية، الذي يضم مارك زوكربرغ، مؤسس ورئيس موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وإيفانكا ترامب ابنة الرئيس الأميركي، على أساتذته من الجيلين السابقين، حيث زادت ثروات الجيل اكس X، وهم المولودون بين عامي 1965 و1980، ومنهم إيلون ماسك مؤسس شركة سبيس اكس والمعروف أكثر بتصميمه للسيارات الكهربائية من ماركة تسلا، وجوليا روبرتس الممثلة الشهيرة، بنسبة لم تتجاوز 8,5%، بينما لم يتجاوز معدل نمو ثروات جيل البيبي بومرز BABY BOOMERS، وهو المولودون بين عامي 1946 و1964، ومنهم بيل غيتس، الشريك المؤسس لمايكروسوفت، وتيم كوك، الرئيس التنفيذي لأبل، وجيف بيزوس، مؤسس ورئيس أمازون، 4,3% خلال نفس الفترة.

ورغم معدل النمو المنخفض للجيلين الأكبر، استمرت ثرواتهما في الارتفاع، ليصل إجمالي ثروات الجيل إكس إلى 37 تريليون دولار، بينما تجاوزت ثروات جيل البيبي بومرز 66,5 تريليون دولار، بمديونية محدودة، وأغلبها بتكلفة منخفضة، كونها مضمونة بعقارات وأصول أخرى.

وقبل تجاوز ثرواتهم العشرة تريليونات دولار، لم تكن حياة جيل الألفية سهلة في أغلب مراحلها، حيث اصطدم هذا الجيل في بداية حياته بواحد من أكبر الانهيارات الاقتصادية في التاريخ، إلا أنهم استفادوا من ابتكارات عصر التكنولوجيا المتقدمة، التي لم يُتَح إلا النذر اليسير منها للأجيال التي سبقتهم، وجاءت في مرحلة متأخرة نسبياً من حياتهم العملية. ورغم أن سعي جيل الألفية للحصول على شهادة جامعية كان سبباً رئيسياً في ارتفاع مديونياتهم إلى مستويات تصور البعض أنها فاقت قدرتهم على السداد، إلا أن هذا الارتفاع كان سبباً رئيسياً في إدراكهم ومن جاءوا بعدهم أن الشهادة الجامعية ليست الطريق الوحيد إلى الثراء، وأن النجاح في الحياة له ألف باب.

وفي كلمته الافتتاحية لحفل تخريج طلاب جامعة ستانفورد عام 2005، صدم ستيف جوبز، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي السابق لعملاق الحواسب الآلية والهواتف الذكية أبل، الطلاب المتخرجين وأهاليهم حين قال إن قرار تركه للدراسة الجامعية كان أحد أفضل القرارات التي اتخذها في حياته، في وقتٍ كانت بيانات مكتب العمل الأميركي تشير إلى أن خريج الجامعة يحصل على راتب يتجاوز ضعف ما يحصل عليه من كانت أعلى شهادة حصل عليها هي الدراسة الثانوية، وأن احتمالات تعطل الأول عن العمل، تقل عن نصف احتمالات تعطل الأخير. وفي حين كانت تلك الإحصاءات قريبة من الواقع حتى بداية العام الماضي، لا يعرف أحد مدى دقتها في زمن ما بعد كورونا.

لم يكن جوبز رائد الأعمال الوحيد الذي لم يعبأ بالحصول على شهادة جامعية، حيث تبعه في ذات الاتجاه كل من بيل غيتس ومايكل ديل ومارك زوكربرغ بعد أن أصابهم جميعاً «فيروس الابتكار» في مراحل مبكرة من حياتهم العملية، ورغم أن بعض الإحصاءات تشير إلى تحقيق شركات خريجي الجامعات نجاحاً أكبر مما حققته شركات غيرهم، إلا أن الواقع يؤكد أن هناك شركات نجحت نجاحاً باهراً، وأخرى فشلت فشلاً ذريعاً، من كلا المعسكرين.

لا أحاول هنا دعوة إخواني وأبنائي من الشباب العربي لترك التعليم الجامعي، الذي أعتقد أنه يمثل أول تدريب عملي لواحدة من أساسيات العمل الناجح، وهي وضع هدف والسعي لتحقيقه، وإنما أرى التوجه نحو الابتكار وتأسيس الشركات وريادة الأعمال مسلكاً جديراً بالأخذ في الإعتبار للخروج من إشكالية تواضع المحتوى العلمي المتاح في جامعاتنا العربية والارتفاع المبالغ فيه في تكاليف التعليم الجامعي التي يتحملها أبناؤنا في الخارج، إن أرادوا طلب العلم بعيداً عن أوطانهم.

لا ينظر العالم حالياً على أساس ضرورة الاختيار بين البديلين، وإنما تحاول الجامعات الكبرى دمجهما ببعض لتحقيق الاستفادة القصوى من ابتكارات الأجيال الجديدة التي لم نكن نحلم بها نحن من سبقناهم بعشرات السنين، وفي نفس الوقت مساعدة هؤلاء المبتكرين الصغار على التحلي بالعقلية المدربة المستعدة لتحقيق التكامل بين القديم والحديث.

ورغم التركيبة الكلاسيكية الجامدة في بعض الأحيان، أدركت العديد من الجامعات الكبرى في الولايات المتحدة، مثل جامعات هارفارد وارتون وكولومبيا وغيرها، أهمية توفير الحاضنة اللازمة لهؤلاء المبتكرين، فأمدتهم بالأبحاث، ووفرت لهم التمويل، وأتاحت لهم البرامج اللازمة لاكتساب المهارات المطلوبة للنجاح في العمل، مثل برامج توليد الأفكار، والتعرف على الفرص، وإدارة المشاريع الجديدة، بعيداً عن المتطلبات التقليدية للحصول على الشهادة الجامعية. وحالياً، تمنح بعض الجامعات الكبرى راتباً للمبتكرين حال تفرغهم للابتكار لمدة عام كامل بعد إتمام الدراسة الثانوية، وأحياناً يتم اعتبار هذا العام كجزء من ساعات الدراسة CREDIT HOURS المطلوبة لتخرجهم.

انتهى عصر التعليم الجامعي «الميري» كما عرفناه وأتمناه، وتحول العالم الآن إلى الابتكار وتوفير الحاضنة المطلوبة للمبتكرين، ولم يعد هناك مجال لانتظار التخرج ثم البحث عن وظيفة، وفتح المستقبل أبوابه لأصحاب الأفكار القابلة للتطبيق على أرض الواقع، والتي تحلق في نفس الوقت بأصحابها في السماء. فهل لشباب العرب مكان في هذا المستقبل؟!